



## نحو كفاءة مورديه وكفايه بيئيه في التنميه المستدامه العراق وبعض دول الجوار الجغرافي انمودجا

الدكتور نوفل قاسم علي الشهبان #

[nawfal057@yahoo.com](mailto:nawfal057@yahoo.com)

### ملخص البحث

تهدف هذه إلى التأكيد على أهمية المزيد من الكفاءة المورديّة والكفاية الاجتماعيّة والبيئية الجيدة للتنمية المستدامة مع الإشارة إلى بعض المقارنات التنموية عن العراق وبعض دول الجوار. تحلل الدراسة أهمية البيئة وعناصرها المساعدة على المحافظة على التوازن بين الكفاءة والكفاية مع نجاح التنمية الاقتصاديّة مع الأجيال اللاحقة.

تبين الأدبيات الاقتصاديّة وتجارب التنمية في كل من العالم المتقدم نمواً والعالم النامي أن تحقيق الموازنة بين هذين الشئيين هو مسألة في غاية التعقيد وبالغ الأهمية في الوقت ذاته، وأن هناك تارجحاً كبيراً بين الكفتين دائماً وأنه من الصعوبة المضي في رفع إحداها بدون أن يكون ذلك على حساب الثانية، وبالنتيجة لا تلبث التنمية أن تفقد شروط استدامتها مع اختلاف الظروف البيئية. يعتمد نجاح السياسات الاقتصاديّة على مرتكزات أساسية، لعل أبرزها البيئة التي يتم استخدام الموارد المتاحة من أجل التنمية الاقتصاديّة. ويعتمد نجاح استخدام الموارد على شئيين، هما: نجاح الكفاءة الاقتصاديّة من ناحية و تحقيق العدالة الاجتماعيّة من ناحية مقابلة، أو التي يمكن تسميتها الكفاية الاجتماعيّة.

كلمات مستخدمه:

التنمية المستدامة، الكفاءة الاقتصاديّة استخدام الموردي، الكفاية البيئية، الإصلاحات والاستقرار الاقتصادي، الواقع الصحي.

سلسلة دراسات إقليمية في ايار

# رئيس قسم الدراسات الاقتصاديّة والاجتماعية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل. يشكر الباحث زملاء الذين شاركوا بمناقشة المسودة الأولى للبحث في الحلقة النقاشية في ٣ آذار ٢٠٠٤ وخاصة الدكتور مثنى الدباغ والدكتور هشام سوادى والدكتور خلف رمضان، وما يرد من هفوات فهي من مسؤولية الباحث.

تأريخ قبول البحث للنشر ١٠/١٠/٢٠٠٥.



من المعلوم ان الاساليب التقليدية المعتمدة في دفع عجله التنمية الاقتصادية في البلدان النامية اتناء الازمات والاضطرابات تحدث فدر كبير من التلوث والاضرار البيئية وتتطلب التنمية تغطية احتياجات كبيرة من الطافة والمواد في سعيها لتحقيق معدلات نمو اقتصادي اسرع مع الإصلاحات البيئية. وهذه الاساليب غالبا ما تفشل فنيا لان تحقيق الذا لكامل للموارد وفي مقدمتها الموارد البشرية يستلزم بالضرورة مستويات اعلى من النمو المستمر المصاحب للتطوير الذا إلى جانب إصلاح الاضرار البيئية والتي هي بطبيعه الحال متعدرة في افضل . ومن هنا ؛ درك الحكومات حجم المشكله وصدارة اهميتها ف الذا . وعليه تكون الصناعات كتيفه الاستخدام للموارد المحدودة متلا والصناعات الخدميه بكل انواعها وكذلك الصناعات الإنا هي المرجحه على الدوام في التبني لاهميتها في تغطية احتياجات المجتمع خلافا للإمكانات المتاحة غالبا. كما ان هذه المشكله يصعب تركها للسوق و' ليته حيث ان توازناته ؛ التلوث وتوازن البيئه وتنعكس سلبا على جميع الكائنات الحيه من إنسان وحيوان ونبات.

اهميه الموضوع: تتبع اهميه الموضوع من اهميه البيئه في التنميته وتيقه بين استخدام الموارد ومعدلات التنميته الاقتصادية وكذلك التنميته البشريه المستدامه وفي هذا الظرف الاقتصادي العصيب الذي يمر به العراق مع الاحتمالات المتضائله لصنع تنميته اقتصاديه فعليته وعاجله، مبنيه على المعرفه وتخفيض الفقر المصاحب بالضرورة لأبد من وفقه دات خصوصيه في التعامل مع الموارد مقارنته مع بعض دول الجوار وبخاصه تركيا في إطار تعزيز مسار التنميته وتقليل اثار التدهور المستمر ؛ ادنى مستوياتها.

إن العامل المشترك بين استخدام الموارد وبين جهود التنميته ، و البيئه التي تمثل مسرحا اساسيا لنجاح كل منهما. واهم ما في العلافه المشتركة تلك هو ان الاستقرار الاقتصادي وكرد فعل للاستقرار السياسي، وهذا التراجع ينبغي ان يتوافق بيئيا مع الاستخدام الجيد المطلوب للموارد (إذا امكن معالجه ملف الفساد بكل جوانبه ومستوياته) في سبيل تعويض الاتعكاسات السلبيه وتفادي الاتار وتحجيمها إلى ابعد حدود الإمكانيه. وفي هذه النظرة الاقتصادية إسهام اساسي في امتصاص لتلك الاتار السلبيه وكل محاوله إضعاف وتجهيل خارجيه او داخليه من الاقتصاد.



## مشكلته الدراسه

يحظى العراق بإمكانات مادية ومالية جيدة من أجل التنمية وتبدر مشكلته الدراسه هذه الصورة بمحدوديه كفاءة استخدام الموارد المادية والى حد ما المالىه وبخاصه الموارد النفطية، بيئيه مدمرة في المدن الرئيسيّه ومفتقرة إلى المناخ الاقتصادي المطلوب والى الإدارة الفعالة للاقتصاد بسبب الاوضاع التي يعيشها المجتمع العراقي. فافتصاد العراق مند التسعينيات ايام الحصار الاقتصادي وتفاهمها فيما بعد لكي تغدو ازمه مزمنه ولحد الان، فضلا عن ضالته التغيير التقني الذي اصاب مجالات الإنتاج المختلفة وسبل التنمية وخاصة في الصناعات العريقة المتقادمه، وبالتالي تراجع دور إمكانيه تطوير الاقتصاد وهنا احد اسباب تراجع نموه الحقيقي رغم ارتفاع مستوى الدخل الفردي المتوسط في العراق.

هدف الدراسه: تهدف هذه الدراسه إلى مناقشته وتوضيح ابعاد العلافه بين الاستخدام الكفاء للموارد في بيئته غير ملائمه لتحقيق تنميه اقتصاديه مقبوله، فبل ان تكون مستدامه ومهيا لها إمكانات توظيف هذه الابعاد في العراق بوصفه ؛ وان اقتصاد العراق كاد ان يخطو خطوات واسعه في التحول الاقتصادي وجزءا من التحولات الاقتصادية العالميه الحاليه، ويعيش حاليا حاله من حالات الافتصاد الدوا غير-الطبيعيه وغير-الإسائيه وهي تداعيات ظروف الاحتمال التي حلت محل الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في مجال تشغيل الموارد وخاصة الموارد البشريه منها، في وقت تتطلع فيه شتى بقاع العالم إلى استئصال الفقر والى الاداء الافضل اقتصاديا. ويلاحظ، علاوة على ذلك تدهور مؤشرات العلافات التجاريه فتصاد العراقي بشكل مريع الامر الذي دعا إلى دراسه سبل النهوض الاقتصادي المسئوله. فقد بدأت السياسه الاقتصادية تحولا في مسيره التنا ؛ الاقتصادي نحو الكفاءة في استخدام الموارد وذلك في العام ( ) بتحويل منشآت القطاع العام إلى شركات تديرها مجالس إدارة ذات تمويل ذاتي، فضلا عن توسيع دور القطاع الخاص في التنميه الاقتصادية ولكن هذه التحولات لم يكتب لها التقييم او الاستمرار.



فرضيات الدراسة: تسوق الدراسة جملة من فروض الـ التي يفرضها التحليل، في محاولة للتوصل إلى ر استقرائي لابعاد العلاقة بين كل من توفر الموارد الاقتصادية وتدني في الإدارات العامة في مجالي الكفاءة والتنمية الاقتصادية، وعملية تواصلها ا وهذه الفرضيات هي:

ا. هنالك وعلى الدوام علاقة متبادله بين الاستخدام الكفاء للموارد وبين جهود التنمية الاقتصادية .

ب. ان هذه العلاقة يصعب الوفاء بشكل علمي وصحيح على ابعادها الشرطية لتحقيق الاهداف التنميه بعيدا عن مقومات بيئيه ضروريه، مسرحا لاتطلاق اثار فاعله للمتغيرات والعلاقة بالاتجاه المطلوب.

ج. إن كلا من كفاءة استخدام الموارد وكفايه نظم صون الاداء البيئي ومعدلات ايجابيه من التنميه المتواصله والمستدامه، تمثل اركان تنميه اقتصاديه حقيقيه في مواجهه اشكال المصاعب والقيود في المجتمعات الناميه.

د. إن اساس اي ركن من الاركان الثلاثه بحاجه إلى إعادة قياس في ضوء الإمكانيات العلميه المطلوبه، وليست المتاحة.

اسلوب الدراسة: مد اسلوب البحث العلمي في هذه الدراسه المنهج الاستقرائي في تحديد متغيرات الاداء والهدف، تم المنهج الاستنباطي في تحديد او اقتراح اتجاه اداء المتغيرات في تحليل الاتار الممكنه في عمليه النهوض المتواصل والتنميه المستدامه. ويبدأ التحقق من الفروض العلميه في اعلاه، من الانتقال المتتابع بين الاركان الثلاث التي كونت مثلثا ينبغي تفكيك مكوناته و، اقسامه (break down) والتثبت من العوامل الحرجه الاله في إحداث تلك الاتار واهميتها في عمليه النهوض كلا.

ان طبيعه هذا الاتجاه من البحث العلمي تختص باقتصاديات التعامل مع المخلفات (الإنتاجيه والاستهلاكيه والبيئيه) واستخدام الموارد في ظروف دقيقه. المبحث القادم يركز على حاله التنميه مع ترجع الموارد، ويلييه تحليل مبسط لاطر التنميه المتواصله، تم البحث في تحليل استخدامات الموارد وكفايه النظام البيئي له، وفي المبحث الخامس التطرق الى الواقع الصحي والبيئي المقارن للعراق مع بلدان الشرق الاوسط، واخيرا مناقشه اليه التفاعل في مثلث التنميه المتواصله في تجاوز ازمه الظروف الاقتصادية الخافقه للعراق.



## - التنمية مع ندرة الموارد

استمرت المجتمعات العالمية طيله فرون مضت في استخدام مواردها النامية شيئاً فشيئاً وتحديد إمكاناتها التجديديه وخاصة إمكاناتها المائيه والبيئيه كما لو كانت محميه من التلوث، وافصى ما حاوله بعضها وخاصة الغربيه منها هو التوجه للاستفادة من اقتصادات فتيه مثل العراق، بصرف النظر عن الاسباب السياسيه الكامنه وراءها لسبب بسيط هو ان الهدف دوما الافتصاد وليس السياسه. ولا ضمير في . الاستخدام العادل للثروات والموارد إزاء هدف النمو طويل الاجل. ويكون من الضروري التحرك بشكل سريع نحو علاقات تواصلية في تحريك الموارد الطبيعيه والتغيرات اللازمه للتحول نحو توسيع دور القطاع الخاص في مهمه التنميه الاقتصاديه..

ومهما تعددت الابتكارات لإحلال مصادر جديدة للطافه محل النفط فسب احتياطي الذهب الاسود، وخاصة النفط العراقي الاطول اجلا والافضل نوعا مبعث التحسب المستقبلي وقد تحولت مرتبه البرميل العراقي من اخر برميلين للنفط في العالم إلى اخرهما جراء السقف التصديري في الحصار الاقتصادي وتعتبر إمداداته للسوق العالميه مند ثلاثه سنوات.

هناك مسالتان فيما يتعلق بالموارد الطبيعيه كذلك، الاولى إيقاف التدهور الحاصل في الغطاء الشجري والخضري في الارياف والاحزمه الخضراء، الرنات التنقيسيه للمدن في المناطق الحضريه في بيئه ذات مناخ فاري ومتطرف مثل مناخ العراق، مع تعزيز التنوع البيولوجي لها ضمن المحافظات المختلفه وتحويل اتجاهها نحو إعادة الازدهار. والتانيه تنميه الصناعات الاقل اعتمادا على الاستخدام الكثيف للتفانسه المعقدة في الذ والتحويل والمعالجه. وفي هذا السياق هناك توافق ضروري بين اساليب الإنتاج للسلع والخدمات واستهدافها مع هدف التشغيل الكامل لقوة العمل العاطله عن العمل والمنتقله من قطاع لآخر لان الاتجاه الضروري فيها هو تزايد الاعتماد على الاستخدام الكثيف للعمل في تلك الصناعات.

وقد تنمو حرف صناعيه كثيره مثل حالات بناء المساكن بالطرق الفنيه الحديثه المستفاده من الاسس التقليديه المحدثه، كالتي تتفادي الاستخدام الكبير لحديد التسليح في



طبقات الصب والتركيز على الإثارة فيها بما يتلاءم وارتفاع نسبه الإضاءة الطبيعيه فضلا عن العزل الحراري خلال السنه، كذلك المهارات الخاصه بالمزارع الريحيه وتربيه الاغنام والماشيه عموما وربما الرجوع الي المزارع الكبيره فضلا عن صناعات التجميع المختلفه وإعادة تدوير استخدام المواد نصف المصنعه ومتعدده الاستخدام.

والنقطه الجوهرية في الاستخدام هي نمو السكان وزحف الفواعد الكبيره والهزم السكاني في العراق نحو اقتصاد السوق بفعل الجهد الاقتصادي الكبير المطلوب للعائله الواحدة لتغطيه المستلزمات على الامد المتوسط، ولطالما برزت الحاجه إلى التفكير جديا بالتعويل على كفاءة السوق في تخصيص الموارد والتخفيف عن كاهل الدوله في العمليات الإنتاجية.

والمجتمع يتطلع باستمرار إلى نمو اقتصادي يبني متفاعل مع اسواق العمل. وبالإمكان تحفيز هذه الاسواق بالتشريعات الاقتصادية الجديدة مثلا بنقل العبء الضريبي للدخل عن العمل إلى راس المال والضرائب الجزائيه عن المخلفات وبوضع برامج للتدريب العالي والتاهيل الفني للقطاع الخاص والعماله المستخدمه فيه يؤكد ثقافه عدم المشاركة بالتلويث، لحفزه على تقليل المطروحات إلى الجو والى المياه وتقليل التلوث. واهم عنصر في إنجاح هذه السياسه هو الاستمرار الفاعل والمسئول فيها كهدف اساسي للسياسه الاقتصاديه العامه وبالرغم من ارتفاع تكلفه برامج التطوير والتاهيل وكذلك تكاليف إعداد تصاميم منتجات جديدة بمواصفات محليه لتفاته الإنتاج في الاجل القصير، إلا ان تاخير رد الفعل التنموي يفرض ضغوطا بيئيه قد تعمل على رفع الكلفه الاجل الطويل.

إن الازدهار البيئي والرفاه الاقتصادي جاتبان متلازمان لسببين، الاول باب ترجيح إمكانية القبول باعتماد الاقتصاد على استنزاف الموارد الطبيعيه بشكل غير محدد والاضرار بالبيئه التي تمثل مصدرا رخيصا للمواد الاولييه والخام وغيرها، والتاني صعوبه تصور تحقيق الاستمراريه في التطور والنمو بدون حصول تواتر في الرفاهيه الاقتصاديه. والاستخدام الجيد للموارد وتطوير البيئه التي تكتنف هذا التشغيل صنوان متلازمان في التنميه الاقتصاديه الماديه والاجتماعيه والتنميه البيئيه كذلك.

فالتركيز يكون على البيئه وإمكاناتها البشريه اولا ومن تم الإمكانيات الماديه مسرعا اساسيا لإنجاح العبور الناجز في النمو والتنميه الاقتصاديه والعراق قادر على



ذلك، فهو الاوفر حظا هذه الموارد والاكثر عمقا في التسايرخ والارساخ حضارة والافوى حضورا في الصمود والتحدي.

وهنا تتحدد ضرورة الاتفاق على مفهوم محدد للموارد في هذا السياق، فقد تكون الموارد الطبيعية موارد مادية محددة. مثل خامات ل مواد معينة او مخازن من الاخشاب او نفض خام دون ان يقصد بها كمية او نوعية معينة او محددة فالطافه مثلا لا تصبح موردا من الناحية الاقتصادية إلا بعد ان يكون استخدامها مقيدا ومربحا بعد استغلالها، والإنسان يعتمد في معيشته كليا على الموارد التي يستطيع استخلاصها من بيئته.

والمهم ان الحاجة إلى الإسراع بالتنمية الاقتصادية والرغبة في تحقيق ذلك تثيران مفاهيم بعيدة عن البساطة فبعض المناطق غنية الموارد على الرغم من عدم صلاحيتها للاستغلال التجاري وهناك مناطق فقيرة في مواردها حتى الاساسيه اللزومه لتلبية الضرورات الغذائية. فالارض والماء موزعان بشكل مترام وشاسع لكن الكتافه السكائيه تتباين من موضع لآخر فضلا عن اختلاف نوعيه المياه والتربه.

ان النقاش العالمي مستمر حول المعدلات والاساليب المستخدمه حاليا في تنمية الموارد الطبيعية وتطويرها. وبعض وجهات النظر تحذر من ان الاتيهار البيئي ات إذا ما استمر التعسف في التعامل مع البيئة على منواله الحالي في استخدام الموارد وفي التلوث، وترى اخرى ان هناك ازمه تلوح في الافق في إمدادات الطافه وتاكلتا تابتا في القدرة على التوسع في الإمدادات الغذائية بمعدل كاف لتلبية الطلب المتنامي. وكلها تجمع على التحرك نحو الندرة العامة التي تعني في اسوا الظروف انخفاضا سريعا في المعدلات الحالية لاستهلاك الموارد او تراجعها منتظما في افضل الاحوال. وتصبح الموارد الطبيعية الناضبه كالنفط والخامات الاخرى نادرة بالمفهوم المادي البحت مع دوام استخدامها لتلبية الاحتياجات المختلفه. ولكن يقابل ذلك لا محدوديتها في مقدرة البيئات الطبيعية على التعافي من الاضرار التي تلحقها بها المنتجات المتفرعه عن النشاط الاقتصادي، والمهم التاكيد على وجود مبرر ام غيره من الحقيقه القائلة: إذا لم يجر الحفاظ على الموارد الطبيعية بوعي كامل فسوف يواجه الاقتصاد تدهورا كبيرا في جانب من جوانب التنمية الرئيسه.



وهنا يشار إلى ان الكفاءة الفنية: تعني كفاءة استثمار الموارد من حيث استخدامها من الناحية الفنية والبيئية ودرجة اقتراب هذه الاستخدامات إلى المستويات المثالية علميا وصولا إلى المستوى الامثل في مجال استثمار الموارد وتحقيق اهداف وغايات مرغوبه .

اما الكفاءة الاقتصادية: فتعني كفاءة استثمار الموارد وفق اسلوب اقتصادي علمي من شأنه ان يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج والاستفادة من الموارد المحليه لتخفيض التكلفة غير الاقتصادية وتحقيق اكبر عائد اقتصادي ممكن .

المسالة المهمة بصدد إمكانيه التواصل (الاستدامة) المطروحة منذ التسعينيات عالميا ومحليا تتعلق بمسالة النمو الاقتصادي، حيث ينبغي التمييز بين "النمو" بوصفه ازديادا كميا في الأبعاد الطبيعية لمؤشرات النظام الاقتصادي وفي حجمه، وبين "التنمية" بوصفها تغيرا نوعيا للنظام الاقتصادي غير-النامي بشكل طبيعي او بتوازن ديناميكي مع البيئة. وبذلك تكون "التنمية المستدامة" إمكانيه وضرورة، بينما "النمو المستدام" تناقض ذاتي او بصياغه ادق تنافي ذاتي .

وفي اقتصاد مثل اقتصاد العراق لا توجد مشكله في النمو السكاني ولا تلوح بوادر خطيرة ؛ تدني كفاءة استخدام الموارد او في التلوث الصناعي والهوائي للبيئة بحيث تؤدي إلى مستويات معيشيه متدهورة. وبالمقابل تمه راي اخر يقدمه الاقتصاديون المحافظون (او الكلاسيك) الجدد من ان الندرة بحد ذاتها لا معنى اقتصاديا ما لم تـ عند الاستخدام .

وتفيد نتائج تزايد الندرة تاريخيا بان التنبؤ بها هو امر صعب كما حد لدى الإقتصاديين امثال مالتوس وجويفنز وريكاردو وستيوارت مل من ان تراجع كميته الموارد الطبيعيه نتيجة النمو الاقتصادي بحيث ينشا من هذا التراجع المنتظم تراجعاً في احتمالات نمو الدخل بسبب الاضطرار لاستخدام المزيد من العمل وراس المال لكل وحدة معيارية من الموارد التي يتم التوصل اليها، ولم يتحقق شئ من هذه التنبؤات ومن المحتمل جدا ان تتحقق مستقبلا.

والحقيقة ان الندرة في الموارد الطبيعيه ذات معنى اقتصادي ولها اهمية اقتصاديه بطريقتين، الاولى عندما تشكل الموارد الطبيعيه مدخلات اساسيه في إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية، والثانية عندما تلبى الموارد الطبيعيه ومن تم البيئية المحيطة لها احتياجات اقتصاديه مباشرة وهي في موطنها الاصلي دون الحاجة إلى الاستخراج





والمعالجه. وقد شارك التقنيون والفنيون المنظرون افرانهم الاقتصاديين في البحث عن التقنيه الملائمه للمستقبل فيما يتعلق بخواص البيئه من اجل تقرير الاحتياجات. وهذا لا يعني ان الإمكانيات التقنيه قد استنفدت كما يشاع احيانا، بل على العكس تماما فهناك عدد من الخيارات التقنيه في كل الدول الناميه ومنها العراق ولا يلزمها إلا المعايير اللازمه لتهيئه طرق الاختبار. وفي هذا الصدد يعتر على الادبيات الواسعه لإعطاء هذا الاتجاه. وهنا ؛ العلافه الايجابيه المتبادله بين الاستخدام الكفاء للموارد، وبين جهد التنميه الاقتصاديه طبقا لما نصت عليه الفرضيه الاولى من الدراسه.

#### - اطر التنميه المستدامه

إذا كان التطور البيئي مطلباً مجتمعياً فلا مناص من إجراء تغييرات جذريه الاساليب الفنيه المتبعه في إنتاج السلع والخدمات بما يكفل اقل ما يمكن من التلقيات والعوادم والمخلفات.. ويتعين على المجتمع ان يؤكد (إذا ما توخى التواصل) اهميه:

#### ا - الكفاءة ومعها الصيانه.

ب- الاعتماد على المناخ من الطافه في استخلاص موارد متجددة (مع تجنب استخدام المواد الخطرة)، وهذا يعني انه يستلزم.

ج- إبداع تقنيات إنتاج أكثر توافقاً مع البيئه وتصميم منتجات أكثر ديموم .

والمطلب الاخير يعني ان ' تدخل في التقنيات المطلوب اعتمادها ايه نسبه من المكونات الرخيصه او المتدنيه في سبيل تحقيق سرعه في استهلاكها كفتاة لاستمراريه نمو الطلب عليها. وهذا يتطلب الحرص على النوعيه فانقه الجوده بالموارد المتاحه وضمان استغلال افضل للاسم التجاري وتحقيق سعه مستقبليه في الإنتاج وليست سعه تصريف منتجات انيه. وهذه الجوانب تملئ بالضرورة على مخطط التنميه تفعيل دور برنامجي السيطرة النوعيه ا ؛ النهائي، وضمان السيطرة على مدخلاته.

المستدامه إذا تتطلب خلق وعي صادق في التعامل والتوطين الصناعي والإنتاج والتسويق والإعلان والتصريف وفي كل شئ. فنمو البيئه الاقتصاديه يعتمد على النوعيه



الفائقة وعلى الاسم التجاري العريق والماركة المسجلة المعروفة جيدا في هذه الحالة أكثر من الاعتماد على الإعلانات الاسمية الضخمة والتصريف الانبي في الامد القريب . وإدا ، وضعت حجر الأساس لصداء . التعامل مع البيئه تقلصت العوامل الضارة مثلما تتفق البيئه الصناعيه من التلوث الصناعي، وبالتالي حلول صناعات راسخه حاضرة مع تدفق خارجي إلى الداخل من المنتجات المماثله خلال الحصار او ما بعده. هذه الصناعات الجديدة تحل محل الصناعات التقليديه منها سريعه الدوران الموسمي، فكما ان صناعات السلع الاستهلاكيه . الاساسيه والمنزليه الضروريه التي صممت للتخلص منها بعد الاستعمال كانت اهم السمات التي تميزت بها الحياة الاقتصادية لسنوات الحصار المنصرمه فان الصناعات الراسخه الجديدة ستكون اهم سمات الاقتصاد المتنامي بشكل متواصل في علاقته مع استخدامات الموارد الطبيعيه المحليه وشكلا جديدا للحياة وعلاقتها مع البيئه المحليه للنشاط الاقتصادي الخاص .

اما التلوث (Pollution) فهو يشير إلى كل اشكال التاثير السلبي على حياة الكائنات الحيه، ومع ذلك لا يوجد تعريف حاسم ونهائي لمفهوم السيطرة على التلوث، والى جانب المشكلات المنهجيه في نظم الحمايه، حيث جعل من الصعوبه التوصل إلى اي مقياس دقيق للتلوث. ولكن معظم القناعات تتفق على ان هذا القطاع يتضمن انشطه مثل نظم السيطرة على تلوث الهواء والماء وانظمه الصرف الصحي ومعالجه المياه الثقيله وحرق القمامات وإملاء الارض بالمخلفات. إنها تشمل الإجراءات التنظيميه والإداريه والاستثماريه والهندسيه والإتشائيه وصناعه المعدات التحويلييه وأنشطه العمليات. وقد ركزت معظم المحاولات لتكميم الوظائف على اتار التوظيف المباشره فصيره-الاجل.

وهناك مجموعه من الصناعات في الغرب مثل الصناعات الورفيه وتصفيه النفط والكيماويات والفلزات وصناعه لعب الاطفال والزجاج والاحجار، سببا لارتفاع تلوث البيئه بسبب استخدامها للطافه ولراس المال ولاخفاض احتياجاتها للعمل. وهي بطبيعتها مصدر كبير للتلوث بشكل كبير . فهي تستخدم في الغرب سدس عماله القطاع الاقتصادي إلا انها تسهم باكثر من تمانين بالمائه من الإنبعاثات السامه له. وتستخدم خمس الطافه التي يستهلكها الإنتاج الصناعي الكلي ولا تقدم سوى ( %) من فرص العمل الممكنه والشيء نفسه ولكن بدرجة تانيه يقال عن النقل والتعدين والكهرباء . وعموما فان التشغيل والإنتاج في الاقتصادات الصناعيه وفي الناميه وفي العالم اجمع هما في حاله تحول بشكل مستمر من قطاع الإنتاج الصناعي إلى قطاع



الخدمات وبعد ان كانت نسبته عاليه من المزارعين وعمال المزارع، في وقت ما يلاحظون فيه الان في التركيز على العمل على الحاسبات الالكترونيه وإداريين ووسطاء ومحاسبين وكسبه.

والشئ المشابه يحدث في العراق ايضا ولكن الخدمات لا يمكنها ان تحل محل الإنتاج الصناعي تماما، وان هجرة العماله اليه لا تقلل الحاجه إلى المنتجات الصناعيه ولكن المجتمعات الناميه وخاصه التي تتوخى المرور بمرحله النمو والتغير عليها في هذه المرحله ان ترفع من نسبه إسهام ناتجها الصناعي في الناتج الكلي اكثر من إسهام الخدمات، كما حصل في الكثير من الدول الناميه-المصنعه حديثا مثل تركيا والمكسيك والهند والبرازيل وغيرها.

و؛ اخر ان مرحله اكتمال الصناعات لم تتحقق بعد لكي تتحول إلى الخدمات وهذا تغير هيكلية إذا ما حدث يعد تغييرا خطيرا على سلامه التنميه المتواصله، ويعني بالضرورة خلا في تركيبه الإنتاج ويعني إنتاج سلعه واحده لكي يستهلكها فرد واحد ويتوسط في توصيلها لثلاثة افراد مثلا. حتما انه فارق السعر على التكلفة التي يجهض الإنتاج بفضل تضخم السعر النهائي. والذي ستحكم في صحه هذه التحولات، اسسا وبناء هي البيئه الضرورية والمطلوب صياغتها مسرعا لعملية التنميه المستدامه، وفي هذا استيفاء للفرضيه العلميه التانيه للدراسه.

### - كفاءة استخدام الموارد وكفاية النظام البيئي

في هذا المبحث يتم التحقق من نص الفرضيه الثالثه للعلافه بين كفاءة استخدام الموارد وكفاية النظام البيئي مع معدلات التنميه. ومفهوم التنميه الحديث اشمل من ان يقدر او يقاس بمتغير واحد حتى لو كان مركبا . فلم يعد مجرد زيادة في الناتج المحلي الإجم ، متضمنه تغيرات متبادله في محوري الكفاءة الاقتصادية والكفاية (العداله) الاجتماعيه، وإنما ثورة جذريه شامله تبدأ ؛ وتنتهي بالبيئه لكي تبدأ من جديد بالاخيره وتنتهي بالاولى وبمسارين متقابلين يمران بالضرورة بكل ما يؤشر عليه



نهوض (Catch-up) المتغيرات الحياتية التي يمر بها احد طرفا العلافه باتجاه الطرف الاخر.

وجدير بالذكر ان الملامح الاساسيه لمفهوم التنمية في العراق يتفق إلى حد بعيد مع ملامح مفهوم التنمية الحديث الذي يؤكد عليه الفكر التنموي العربي وينطوي على متابات وعناصر حاسمه للاتلاق بها ومعها للنهوض والتطور الاقتصادي. وهذه المتابات هي بحد ذاتها مسلمات للتنمية والاداء على مسرح البيئه باتجاه النهوض، وهي :

- إشباع الحاجات الاساسيه للمجتمع اسلوبا .
- الاعتماد على الذات فطريا وإقليميا وعربيا، بعيدا عن الارتباطات الراسيه مع النظم الراسماليه .
- إرساء دعائم التنمية الداتيه المتواصله على اساس من الموارد والطافات الوطنيه، من خلال تحولات هيكلية في انماط الإنتاج والاستهلاك، وفي الاطر والتنظيمات وفي انماط السيطرة على الموارد الوطنيه وفي نمط الحياة وحتى في نمط الحضارة بوجه عام.
- صيانه البيئه والحفاظ على التوازن البيئي، توفيرا لظروف معقوله تتناسب والإمكانيات الطبيعيه المتاحه وواعدة لنمو الاجيال اللاحقه. وهذا يستلزم بالضرورة محاربه كل إشكال هدر الموارد وبشكل خاص الاستنزاف السريع للموارد الناضبه غير المتجددة، بالحفاظ على السيادة الوطنيه عليها وتضمين خطط الاهداف التنميه البيئيه واعتبارات النظام البيئي.
- إطلاق القدرات الإبداعيه مع الحفاظ على التراث البيئي والحضاري في خضم عمليه التنمية وإتاحه فرص العمل المنتج وتقليل التفاوت في توزيع الدخول وتعزيز التماسك الاجتماعي والتفه بالذات وبمستلزمات سيكولوجيه، لعمل ابرزها جانباً الاحياء الحضاري والتجديد في البناء النفسي.
- وتتضمن الحاجات الاساسيه: التغديه والصحه والتعليم والسكن والنقل والاتصال والتفافه. ويتصل الاعتماد على الذات بالغذاء وبالتكنولوجيا وبالتعاون العربي. اما التنمية المتواصله فتتضمن: الإطار المؤسسي للإنتاج والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والسيطرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية والقضاء على هدر الموارد وضمان فرص التشغيل. بينما تتوزع حمايه البيئه بين: الحفاظ على البيئه من التلوث؛



صيانته البيئية من اثار التلوث؛ الامن الاجتماعي والسلامه العامه؛ الوعي البيئي (جماليه وتوازنا ومسؤوليه)؛ تم التوازن الإقليمي والحضري. وموضوع حمايه البيئه متشعب بحيث تمتد بعض مؤشراتته لتقع تحت ركني مثلث التنميه المستدامه الاخرى مثل الصحه والإسكان وغيرها. ولكن على العموم تتوزع التشعبات الرئيسيه له بين دفتين متداخلتين كذلك، الاولى ما يتعلق بالتلوث البيئه وبخاصه تلوث الماء والهواء، والتاويه سوء استغلال الموارد الطبيعيه وبخاصه ما ينجم عن الاستنزاف السريع للموارد الناضبه. واهم المؤشرات التي تطرح نفسها نقاط تنبيه في التنميه تقع في مجالات الزراعه وموارد الطافه والتلوث الصناعي، واهمها:

- . الاحزمه الخضراء من الاراضي التي يجري تحويلها إلى اراض غير زراعيه بسبب الزحف الحضري.
  - . معدل النمو السلبي في حجم الغابات وفي انتاجها مقارنة مع المعدل الامن ( /للبلد).
  - . نسبه الانتاج الفعلي إلى الاحتياط المتبث او المؤكد للنفط والغاز الطبيعوي والمعادن مقارنة مع النسبه الامنه لكل منها ( /للبلد/للمورد م).
  - . نسبه السكان الدين يعيشون في اماكن تتجاوز نسبه عناصر التلوث في هوائها النسبه ا (في السنه/للمنطقه ذات الصله).
  - . نسبه تلوث مياه الانهار والبحيرات تحت سيطرة الدوله ونسب تدوير المخلفات مقارنة مع النسبه الامنه (منطقه مختاره/السنه).
  - . الإلتفاق على مكافحه التلوث البيئي كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي (في السنه للبلد)، والاستخدام الكفوء للموارد، جزء من الاداء الاقتصادي.
- وهذا يتطلب رصد المؤشرات الرئيسيه له، وهي:
- اولا: الإطار الرئيس للإنتاج مثل هيكل الحيازات الزراعيه والوضع التنظيمي لإدارة الإنتاج الصناعي والزراعي وإشكال ملكيه راس المال الإنتاجي..
- تانيا: النمو الاقتصادي ويشمل نمو الإنتاج الكلي ونمو الإنتاجيه: الجزئيه والكلية لعناصر الإنتاج ونمو مقياس الكفاءة في استخدام العنصر الكلي (التكنولوجيا) Total



Factor Productivity Growth (TFPG) على صعيد مختلف القطاعات فضلا عن مصادر النمو في الاقتصاد وإسهاماتها فيه.

تالتا: ويشير الاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الداخلي لمعدلات التضخم وحالات العجز في الميزانية أو في عرض النقد وكذلك الاستقرار الخارجي مقاسا بعجز ميزان المدفوعات. والمتغيرات الاقتصادية الكلية تتمثل بالاستهلاك والإدخار والاستثمار والتشغيل (التوظيف والاستخدام) والإنتاج والتقسيمات الفرعية لكل من هذه الجوانب مثل تصنيف العمل حسب المؤهلات العلمية والمهاراتية وأنماط الإنتاج؛ الاستهلاكي والوسيط والراسمالي (زراعي، صناعي، خدمي وتوزيعي) والاستهلاك الضروري والكمالي.

أما القضاء على هدر الموارد فيمتد ليأخذ شكل تحويل القيمة المضافة المحتملة إلى حقيقية وفعليه من خلال تقليل التلقيات وتدوير المخلفات والاستخدام الأمثل للموارد. ولسوء الحظ فلما يحظى هذا الجانب بالاهتمام اللازم بتحسين وتطوير الهياكل القائمة ورفع كفاءتها وتجاوز أشكال الهدر في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وعمليات التصريف وطرح المخلفات في . أما معدلات البطالة فقد وصلت نسبا لا وفرصيات التنمية الحديثه في نسب العمل/راس المال والإدارات السالبيه بالنسبه للاستثمار والاستهلاك الكلي.

#### - الواقع الصحي والبيئي المقارن في العراق

إن سكان البلدان العربية يعانون حقيقه من حالات الترددي الصحي التي سادت اقاليم اخرى في العالم مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، حيث تمثل الأمراض المعدية وسوء صحة وتغذية الأمهات والأطفال جزء كبيراً من العبء المرضي ومن الوايات بين الفقراء. فنصف مليون امرأة من نساء العالم يمتن سنويا نتيجة اختلاطات متصله بالحمل، و ( ) مليون طفل إلى سن الخامسة من أعمارهم وهم نافصو الوزن، نصفهم في جنوب آسيا. لا بل إن هناك أوضاعا كثيرة في هذه الأقاليم وكذلك في شرق أوروبا وآسيا الوسطى وشرق آسيا تقتضي بالضرورة بدل تنشيطه الحماية الاجتماعيه لأشد الناس ضعفا وعرضه للمعانة في الشبخوخه بالنسبه للفقراء والعاطلين عن العمل وعماله الأطفال والإنصاف أسواق العمل وتوفير شبكات الأمان والصناديق الاجتماعيه فيها.



ولكن هذه المؤشرات وغيرها طرقت نافوس الخطر في العراق وانتشرت حالات مرضيه لم تكن معروفة سابقا، مثل شلل الاطراف المحيطي واتواع من الهزال لم تتأكد مصادرها حتى الان وغيره كثير. هذه الاوضاع كانت اخذة تحسار الكثير من البلدان الناميه، الا انها في العراق رشحت فعلا للاستتار بالاهتمام البالغ طبقا للتوقعات الدوليّه حيث تشير التقارير الاخيره للتنميه في العالم إلى توقع تفاقم هذه الحالات فيها . هذا العام وان هذه الحالات سوف تتد (ان لم تكن كذلك فعلا) في العراق

واليمن وجيبوتي والمملكه العربيه.

وتشير بيانات تلك التقارير ان ( ) % من الاطفال باعمار ( - ) شهر كمتوسط لفترة ( - ) لم يحظون بلقاحات المناعه الطبيعيه ضد الامراض التي نتخطفهم سنويا، وهم عربيا ( ) % من اطفال اليمن، فيما يناظرهم ( ) % الجزائر واكثر منها في العراق و ( ) % في لبنان وهي نسب اعلى من المعدل المتوسط لكل مجموعه بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA) وب (اسرائيل)، والبالغ ( ) % ومثل هذا المعدل في قطر وتونس والمغرب. وقد تدهورت النسبه في العراق كثيرا في العامين الاخيرين بسبب التدهور الامني والسياسي فيه بعد احتلاله . وكانت حالات التسغل (سوء التغديه الوزن مقابل العمر) للاطفال دون سن الخمسه عام ( ) زهاء ( ) % من المجموع الكلي لاطفال العراق ، ( ) % في كل من سوريا ومصر، تم ارتفعت النسبه في العراق إلى نسب مريعه تتفق معظم التقديراتن المحليه الحاليه على ضعف النسبه لعام ( ) .

ولازالت عروض البنك الدولي الشامله منذ العام ( ) ، للبرامج المقترحه والإجراءات التدخليه الدوليّه والوطنيّه مع بيانات كميّه ونوعيّه عن عمال الاطفال المملكه المغربيه وفي الجمهوريه اليمنيه كما في عواتيمالا، وترى هذه الدراره شموليّه الحاله للعراق من خلال استقراء الواقع وغياب الإحصاءات والبيانات . وتفوق الاطر المؤشرة ان ( ) % مما يقارب نصف مليار من العجزه يعيشون في بلدان ناميه والناس الاخرين يتجنبونهم ويعزلونهم بل ويد مونهم بما يعتبرهم عار، وتتوافر البلدان فقيره الموارد ومن مجموعه بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا



(MENA) إعداده متزايدة منهم. وطالما أنهم لا يذهبون إلى المدارس ولا يعملون فيعدون من أشد الناس فقرا وبخاصة الأطفال والنساء منهم .

هذا الجانب من مكونات التنمية في المجتمع قد يعرض أنتاج جهود التنمية لخطر اضمحلال مع تزايد نسبة الإعالة في الأسرة الواحدة وشيوع حالات من الفقر المدقع المتبط للنمو، للذين يعيشون تحت دولارين في اليوم. وكان معدل وفيات أطفال من الولادة الحية لعام ( ) نحو ( ، %) وهو معدل متوسط للمعدلات البالغه ( ، %) (اسرائيل) و( ، %) في الكويت والإمارات العربية و ( ، %) في عمان، مقابل ( ، %) في اليمن و( ، %) في جيبوتي و( ، %) في العراق والآخره لم يكتب لها توقع تفاؤلا بعد ذلك العام، فيما تروا ت المعدلات الباه في البلدان العربية عند المعدل المتوسط اعلاه.

والصورة داتها بالنسبه لمعدل وفيات الاطفال دون الخامسة للعام داته والبالغ ( ، %) البلدان العربية والمنطقه وتطرف كبير في توزيع النسب من البلدان بين ( ، %) (اسرائيل) و( ، %) في الكويت والإمارات و( ، %) في عمان، ( ، %) في اليمن و( ، %) في العراق. وتشير معدلات الخصوبه لدى البالغين متوسط عام الى ( ، %) للذكور و( ، %) للإناث فيما كانتا لدى (اسرائيل) و( ، %) ( ، %) على التتابع وذلك كمتوسط للسنوات ( - ). وكان مصدر التدهور حصيله المعدلات المتدهوره لنسبه الإناث في المملكه المغربيه ( ، %) و( ، %) اليمن و( ، %) و( ، %) في هذين البلدين ومعها الجزائر، فيما لم تتأثر بيانات عن هذه المعدلات في كل من فلسطين ومصر ولبنان والعراق وجيبوتي.

وينقسم سكان منطقه (MENA) الى مجموعتين متميزتين في النسب التي ادرها له امياه الشرب ب ارقام عام ( ) : الاولى تصل الى ( ، %) في كل من (اسرائيل) ودول مجلس التعاون الخليجي ( استثناء عمان بنسبه ( ، %) و( ، %) مصر ( ، %) والثانيه تقع تحت المعدل المتوسط البالغ ( ، %) من السكان الذي لا يدعم التنافس الكافيه للإناس ونسب فدها ( ، %) من السكان في اليمن وبين ( ، %) في كل من سوريا وعمان والمغرب ومعهم عراق وادي الرافدين وجيبوتي وفلسطين و( ، %) و( ، %) في الجزائر وتونس. ان السكان الذين هيلات محسنه بلغت لعموم المنطقه زهاء ( ، %) من مجموع السكان ولكن في جيبوتي ( ، %) وفي اليمن ( ، %) والمملكه المغربيه ومصر





(%) و(%) ( ) في لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي  
و(اسرائيل) والعراق ونسب مقاربه لبافي البلدان العربيه وإيران .  
اما الاستثمار في البيئه فيشير الى ان امتدادات البيئه ا  
الواحدة لا تعرف  
حدودا جغرافيه في مجالات الانتقال الرسميه وغير الرئيسيّه للخدمات والموارد الطبيعيه  
من مياه وعابات وللمنتجات السلعيه والخدميه وحتى لعنصر العمل بكافه ا  
المختلفه. وادا ما وجد ن ريفي او زراعي او موردي بين بلدين مشتركين بامتداد  
بيئي متماثل كان ذلك مدعاة لما يعرف دوليا بالانتقال غير الشرعي وقد تهون داخل  
جزء الإقليم الواحد او لكن الحاله في الواقع ؛ ات نسب الفقر الساندة فيه  
وفي مؤشرات (البلد) الافقر ويذهب بعوائد الانتقال الحقيقيه الى البلد الاعلى (البيئه  
الاكثر نموا ؛ وارد الطبيعيه كالغابات والاحراش او بالطرق الد لطفه وحتى ذات  
المشاركه الاكثر للنساء في الاقتصاد)، وبالتالي اختلالا بيئيا في مسرح الاقتصاد المراد

لقد اكدت القمه العالميه عن التنا القابله للاستمرار ؛ جوهانسبرغ ( )  
اهميه تحقيق النمو المسئول بيئيا، ودعا تقرير الذي به البشر؛ / الى نتيجته  
تجمع بين النمو والمسؤوليه البيئيه في الإنصاف الاجتماعي بين الجنسين سواء في  
البلدان الننيه او الن رة، على اعتبار ان تخفيف الفقر ليس مجرد دعم للنتيجته وانما  
مساله استقرار عال . والمسؤوليه البيئيه تبنى على سياسات عامه وقطاع خاص  
مسئولين امام نظمات المجتمع المدني وكانت استراتيجيات البيئه العالميه قد تبنت  
محاور ؛ : الوصول للفقراء في المناطق الريفيه، وقطاع المواد المائيه  
واستراتيجيه معدله بشأن الغابات. وحظيت الروابط بين البيئيه والفقر والذي به باهتمام  
بارز في معالجه تاثير البيئه على الصحه وسبل الرزق والفقر (world bank)<sup>13</sup>  
(environment strategy) وبتوفير مدخلات بيئيه موجهه لتد ض اعداد الفقراء وتديد  
افضل الممارسات امكن تحقيق تادم بمساعدة البنك الدولي في المجال الربط بين الفقر  
والبيئه في اليمن، وفي مجال التحليل البيئي في تونس (وكذلك الهند ؛ جنوب ا، )  
وفي مجال التقييمات البيئيه الإستراتيجيه لما دعي بمبادرة حوض النيل.



والفرصة امام جميع بلدان المنطقة وفي مقدمتها العراق التي سياسات داعمه  
 لاجراءات الوثائية من اجل تشجيع النمو دو القاعدة الواسعه في المنطقه الريفيه والذي  
 يعزز الاتناجيه بالتركيز على الفقراء وتوسيع رفعه مناطق الغابات المحديه بمقدار لا  
 قل عن ( % ) مثلا، والحظر الدارم على قطع الاشجار في هذه الغابات حاسب  
 الاهميه فضلا عن تحسين سبل رزق الفقراء في الغابات غير المحده. ايران تحظى  
 باكبر مساحه للغابات المحميه في المنطقه ( ) الف كم ونصف هذه المساحه في  
 المغرب وتلتها في الجزائر وخمسها في السعوديه وعشرها في العراق. وتونس  
 وسوريا واليمن وليبيا والامارات العربيه بدات متوسط تتراوح بين ( )  
 كم نزولا. في حين تتوافر باقي البلدان العربيه على اقل ( ) كم  
 منها طبقا لارحام عام ( ) ولكن باعتماد نسبه مساحه الغابات الى المساحه الكليه  
 بلد تجعل ايران بالمرتبه الذ ( ) بعد كل من المملكه المغربيه ( ) ،  
 واسرائيل ( ) . ليهم العراق وسوريا وتونس ولبنان والامارات العربيه بنسب تتراوح  
 بين ( ) الى ( ) وجميعها يقع دون النسبه المتوسط لبلدان المنطقه  
 وهي ( ) . ويلاحظ ان البيئات فقيرة الغابات تقع في كل من الاردن ( ) وفي  
 اليمن والجزائر بنسبه ( ) لكل منها وفي السعوديه ( ) وتليهما مجموعته  
 تانيه تضم الكويت وجيبوتي وليبيا ( ) ، و ( ) ، و ( ) ومجموعه تالته تضم  
 مصر ( ) وفلسطين والبحرين ؛ من ذلك.  
 وباستثناء اليمن التي تزايدت فيها مساحات الغابات ( ) عام ( )  
 وهي مقارنه تدا ان اليمن بكر في استغلال موارده السطحيه فإن باقي البلدان  
 تشهد حراجة سدا كل الازام الاخضر للمدن والمميات مما يؤر  
 تراجعها في منطقه فقيرة الحراجة اذ لا.  
 وادا كانت نصف اطوال الطرق المغرب فقط معبدة فان ( ) من طوق  
 السعوديه وعمان غير ابطه و ( ) في سوريا و ( ) في جيبوتي و ( )  
 باليمن بين الاعوام ( ) - . ولكون المياه العديه امرا حيويا للزراعه والذ  
 الب والريفيه فان اي خطط اوارد المائيه من شاتها ان تخفف الفقر الى  
 النصف في ضون عقد من الزمان. ولذلك اتضمت كل من (اسرائيل) المملكه المغربيه  
 ومصر ومعها ماليزيا الى مجموعات استناريه دوليه باسناد البنك الدولي لتاؤ؛  
 الشركه والمعالجه في هذا الصدد ولكن لا زال الازام من التحديات امام باقي دول



المنطقة تنتظرها. ومعدل ما تحقق من انجازات للمرأة كنسبه من الفئات العمريه  
المقابلته وكذلك للفئات الكليه كان ؛ و ( ) و ( ) في العراق ( )  
و ( ) و ( ) لليمن عام ( ) و ( ) و ( ) على الترتيب لجيبوتي  
في العام ( ) ذلك عندما كان المعدلان المتوسطان لعموم المنطقه هي ( ) و  
( ).

#### - اليه التفاعل في مثلت التنميه المستدامه

وبالرجوع الى مثلت التنميه المستدامه وفي ضوء خارطه المؤشرات البيئيه في  
المبحث السابق تتقدم الدراسه ، بمحاوله مقترحه لرسم ابعاد التحرك والانتقال بين  
زوايا المتلت الحرج في التنميه والبيئه والموارد، اي بين الكفاءة الإقتصادي والكفايه  
البيئيه والتوفر النسبي للموارد واطر كل منها في تحقيق النمو الاقتصادي المقرون  
بتوازن بيئي يعزز الموارد النادره ويعظم اقتصاديات الرفاه ووفورات التنميه. وبعد  
التعرف على استقراء للمتغيرات الاساسيه في التنميه. وهنا توضح ابعاد الفرضيه  
الرابعه والاخيره من هذه الدراسه.

وللحد من الاضرار البيئيه مع إحراز ايه خطوات ايجابيه وتقليص اضرار البيئه  
هناك اهداف يتوجب اعتمادها بوصفها نظاما بيئيا وركائز يا للتنميه المستدامه وهي في  
الوقت ذاته السبل للتنميه المستدامه :

- . اعتماد التقانات الاكثر توافقيا مع البيئه
- . التاكيد على اهميه الصيانه والكفاءة
- . الالتزام بتقليل النفايات إلى ادنى حد ممكن.
- . إعادة تدوير المواد والمستخدمات وتمديد اعمارها وتجنب الخطر منها.
- . المحافظه على التنوع البيئي.
- . وإنتاج المنتجات الأشد والاكثر فابليه للبقاء والتجديد.
- ولا تحتاج البيئات الناميه إلى تغير جذري لاساليب الإنتاج او البحث عن مصادر  
متجددة للطافه كما هو الحال بالنسبه للدول الصناعيه التي حققت إشباعا واكتمالا في



نمو صناعاتها من أجل تنميه مستدامه لاقتصاداتها. وإذا كانت البلدان المتقدمه تشهد مند عقود تحولاً متزايداً في نسب العاملين في القطاع الخدمي من ( ) % الي ( ) % كجانب من صورة التحول الإقتصادي فيها صوب الخدمات مقارنة مع تناقص النسبه المماثله في القطاعين الصناعي والزراعي من ( ) % و ( ) % و ( ) % و ( ) % على الترتيب بين عام ( - )، وارتفعت جميع هذه المؤشرات بنسبه ( ) % بين ( - ) فهذا التحول لم يأت نتيجة تغير النظم الاقتصادية او البيئه واما نتيجة اتجاهات التطور لديها، حيث شهدت الصناعات الثقيله والغازيه والملوثه والكيماويه كثافه رأسماليه متزايدة مقارنة مع الصناعات الثقليه المعاصره مثل الاتصالات والالكترونيات والمعلومات والحاسبات، اي ان التحول هو لاعتبارات الثقافه وليست البيئه. اما البلدان الناميه فهي الان تشهد المرحله التي مرت بها الدول الصناعيه قبل قرن من الزمان، ومع تحولاتها الحاليه باتجاه قطاع الخدمات بحسب تقرير التنميه العالمي ( ) فان مؤشرات البيئه اخذت بالتآكل والتفاد.

واما الان، فيجتمع فيها عنصران التناقض في مازق التنميه المستدامه وهما التلوث البيئي الوشيك محلياً من ناحيه وعصر الحمايه البيئه عالمياً من ناحيه تانيه. وهنا يتبعي الاستفادة من جهود التوعيه البيئه الحاليه في التعامل مع التجربه الصناعيه القديمه-الجديده. فعلى سبيل المثال ان التحول إلى صناعات مدخرة للعمل لا تعد مشكله امام الشركات الصناعيه والتجاريه بل على العكس تكون إنتاجيه العمل في الصناعات كتيفه راس المال اكثر، وهده بديهيه اقتصاديه معروفه، ولكن المشكله في الواقع تنحصر في معدلات البطاله الهيكلية المتزايدة في الاقتصاد وهده يقع عبؤها على المجتمع كلاً. بمعنى ان نمط التنميه الاقتصادي والصناعيه هيا الظروف اللبطله ولبالزامات البيئه التي تصاحبها. فالصناعات الكيماويه والبتروكيماويه والإنشائيه وصناعه معدات النقل تراها اكثر الصناعات مصدراً للانبعاثات السامه كما سبقت الإشارة، وهي ذاتها التي تتمتع بـ نسب الكثافه الرأسماليه وبنسب متفاوتة من مجتمع صناعي لآخر، وتسهم بالتالي في رفع معدلات البطاله مقارنة مع صناعات اخرى مثل صناعات الاخشاب والالات الكهربائيه وغير الكهربائيه والطباعه والغذائيه والمنسوجات..

وجهود حمايه البيئه بهذا التصور تستلزم بناء منظومه متناسبه والقاعده الصناعيه من الإمكانيات الماديه والبشريه للعمل في هذه التدابير. ( و ) %



من العماله الكليه في الولايات المتّحدة و ( , % ) في فرنسا والمانيا الغربيه ( ) و ( % ) تقريبا في عموم دول اوربا تقابلها نسب مماثله من الاتفاق عليها من الناتج القومي الاجمالي في كل منها .

وإذا كانت الاقتصادات الصناعيه تحظى باعلى مكاسب ممكنه من رفع الكفاءة ومن الاستغناء عن الطافه المستوردة والاستعاضه عنها بمصادر متجددة فانه يقابلها خسائر لدى الجانب الاخر تتحملها الاقتصادات المصدرة للنفط وبشكل رئيس في الشرق الاوسط والعربيه منها بخاصه، وستجد نفسها بحاجة إلى جهود استثنائيه لدعم وتنميه فاعدها الماديه والاقتصاديّه عند استغناء الاولى عن مكامن التروء لدى الثانيه.

وفي دراسه لقسم الطافه في جامعه مينيسوتا منذ العام ( ) وجدت ان إنفاق دولار واحد على المنتجات البتر وكيميائي. يخلق طلبا إلى السلع والخدمات في اميركا بكاملها ما قيمته ( , ) دولار مقابل ما قيمه ( , ) دولار في مينيسوتا والسبب ان هذه الولايه تعول على النفط المستورد. وبالمقابل كان للدولار المنفق على مصادر الطافه المتجددة والبديله اتارا إقتصاديّه فدرها ( - ) دولار بسبب المعروضات المحليه المرتفعه ، وهذه الحاله، يمكن القول انها عامه وشائعته على الدوام على الرغم من الضغوط المستمره على عرض مصادر الطافه البديله في العالم .

#### - خاتمه واستنتاجات

هناك مشكله خطيرة في كفاءة استخدام الموارد والتلوث الصناعي والهوائي للبيئه المؤدي إلى مستويات معيشيه متدهورة على الرغم من وجود الخيارات التقنيه في العراق ولا يلزمها إلا المعايير اللازمه لتهيئه طرق الاختبار. ان مرحله اكتمال الصناعات لم تتحقق بعد لكي تتحول إلى الخدمات وهذا تغير هيكل خطير على سلامه التنميه المتواصله، ويشخص خلا في تركيبه الإنتاج، مما يعيق امكانيات الخروج من مازق في مثلث التنميه الحرج في التواصل بين البيئه والكفاءة والكفايه.

ومفهوم التنميه في العراق يتفق مع مفهوم التنميه الحديث ويحمل مقومات وعناصر الانتلاق والنهوض الاقتصادي. ولكن نسب البطاله التي وصلت بحسب



التقديرات غير الرسمية والإعلامية (لعدم توفر بيانات) إلى ( % ) من قوة العمل  
النشطة اقتصادياً تقوض كل جهد في هذا الاتجاه. هناك هدر كبير للموارد يستنزف القيم  
الدمى للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، فلا بد من تقليل التلقيات وتدوير المخلفات  
والاستخدام الأمثل للموارد إلى جانب أشكال الهدر في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك،  
وعمليات التصريف وطرح المخلفات في كل منها.

والحاجة الجوهرية الملحة في هذه المرحلة هي للمسؤولية البيئية للقطاع العام  
وللمسؤولية التنموية للقطاع الخاص وبإمام نظمات المجتمع المدني ان  
استراتيجيات البيئة العالمية تقوم الآن على ثلاثة ركائز : الوصول بالخدمات السلعية  
الاساسية العامة للفقراء في المناطق الريفية، وإعادة هيكلة قطاع كهرباء بتسببه متقدمة  
من اولويات التنمية الاقتصادية ومن تم قطاع الموارد المائية واستراتيجية تنموية  
لغابات. ولا بد من الروابط في كل خطوة في السياسة العامة بين البيئية والفقير والنز  
الصحية والبيئة للسكان. السكان الذين ؛ ون در ا له لمياه الشرب  
في العراق بين ( % - % ) في كل من سوريا وعمان والمغرب وجيبوتي  
وفلسطين. وتقليص اضرار البيئة باعتماد التقانات الاكثر توافقيا مع البيئة والتأكيد على  
اهمية الصيانة والكفاءة والالتزام بالتصريف الصحيح النفايات والمحافظة على التنوع  
البيئي وإنتاج واستيراد المنتجات الخاضعة للرقابة النوعية الصارمه.



## **Toward Resource Efficiency And Environment Sufficiency In Sustainable Development: Iraq And His Neighbors 's pattern An example**

**Nawfal Kasim Ali Al-Shahwan\***

### ***Abstract***

This study aims to confirming the importance of more of resource efficiency, social sufficiency, and good environment for sustainable development referring to the some comparative experiments of Iraq and neighbors.

Economic literatures on development experiments at both developed and developing show that achieving the balance between the mentioned things is a very complicated and important matter at the time. Always there is a shake of the two pans and it is impossible for the balance to continue together, i.e. one by one while the other being on an opposite direction. The result development losing it's sustainability conditions coinciding with the conditions change.

Success of economic policies depends on essential bases, may the environment is the most important one in making use of abounded resources for economic development. The success of using resources in turn depends on two things. The first is success of economic efficiency; the second is achieving social adequacy, so called social sufficiency.

**Key Words:** Sustainable Development, Economic Efficiency, Resource Efficiency, Environment Sufficiency, Economic Stability, Health Real.

*Regional Papers Series No 357 at May 2004.*

---

\* PhD Economics, Head Of The Department Of Economic and Social Studies, Regional Studies Center (RSC), Mosul, Iraq.



## هوامش ومراجع البحث

للتفصيل حول مسوغات توسيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية منذ عقد من الزمان، ينظر مثلاً:

-الشهواني، د. نوفل قاسم علي، "دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية : تجربة العراق"، مجلة الاقتصادي (عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين)، بغداد، أيار، ص ص - .  
يشير مصطلح الصناعة هنا إلى الصناعات التحويلية والتعدينية والاستخراجية والنقل والكهرباء، استناداً إلى مفاهيم التنمية التي تركز عليها هيئة حماية البيئة إيبا(EPA)، دائرة تخطيط ومعايير نوعية الهواء:

EPA, National Air Pollutant Emission Estimates 1949-1989, NC, 1991.

مقطش، د. سالم بطرس، "الزراعة في الاردن: الواقع والطموح وآلية تعظيم العائد الاقتصادي للمورد" : الاقتصاد الاردني؛ المشكلات والآفاق، تحرير د. مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان ، ص . (ص ص -  
المكان نفسه.

Kindleberger, Charles P. and Bruce Herrick, Economic Development, 3rd.ed., McGraw-Hill, Inc., Tokyo, PP 3-4, 39-40.

Daly, Herman E., and John B. Cobb, Jr., Redirecting the Economy Toward Community, The Environment and a Sustainable Future, Peacon Press, Boston, 1989, P. 23.

رنر، مايكل، "الوظائف في نظام اقتصادي متواصل" (ترجمة د. سيد رمضان هدارة) وثيقة رقم ، معهد مراقبة البيئة العالمية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر- كندا، ص .  
المكان نفسه.

تناقصت حصة التحويلية من % الى % بين عام و :  
-OECD, Historical Statistics Between 1960-1988, The State of the Environment, Paris, 1991, PP 31-32.

العيسوي، د. ابراهيم ، "مؤشرات قطرية للتنمية العربية" : مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، (تحرير عادل حسني وآخرون)، سلسلة كتب المستقبل العربي ( )، بيروت، ص .  
المصدر نفسه، ص ص -

<sup>12</sup> تقرير التنمية البشرية (2005) ص68.

<sup>13</sup> [www.worldbank.org/environmentstrategy.2005](http://www.worldbank.org/environmentstrategy.2005)

أحد أنواع البطالة التي يعيشها العاملون في الانتقال من صناعة آلي أخرى.



[ ]

د. نوفل قاسم علي الشهبان



نحو كفاءة مورديّة وكفاية بيئية في التنمية.

رئر، مايكل، ص .

المصدر نفسه، ص .

المصدر نفسه، ص .

**Lancaster, Richard R., "Economic Impact of Alternative Energy Development in Minnesota", and A report to the Legislative Commission on Minnesota Resources, Planning and Development: Energy Division, June, 1983.**

الشهبان، نوفل قاسم علي، "الغاز الطبيعي والضغط المتزايدة على عرضه، النفط والتنمية، السنة السادسة، ع و /مزدوج (ص ص - ) .

دراسات إقليمية ( )



مركز الدراسات الإقليمية [ ]

